انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني
دراسة في جغرافية الانتخابات

د. يوسف كامل إبراهيم(*)

تمهيد:

على الرغم من التجربة الفلسطينية الغنية في الانتخابات، فإن الانتخابات السياسية العامة التي جرت في كانون ثاني (يناير) ١٩٩٦ كانت الأولى من نوعها في التاريخ الفلسطيني المعاصر. مارس الشعب الفلسطيني في السابق شيئا من الحياة الديمقراطية المحدودة بإجرائه انتخابات بلدية ابتداء من نهاية الفترة العثمانية وانتهاء عند انتخابات ١٩٧٦ (انتخابات المؤسسات المهنية؛ مثل الغرف التجارية والأطباء والعمال والمهندسين وغيرها، وانتخابات المؤسسات التعليمية؛ مثل مجالس الطلبة ونقابات العاملين، وانتخابات الجمعيات الخيرية والنسائية وغيرها). وقد أدى غياب الانتخابات السياسة العامة إلى إضفاء درجة عالية من التسييس على هذه الانتخابات كافة، التي أخذت تجرى في أجواء من التنافس بين تيارات سياسية وطنية وإسلامية مختلفة. وجرت هذه الانتخابات في أجواء من التعددية والمشاركة برغم الظروف السياسية القائمة آنذاك، كما جرت في أجواء سلمية خالية من العنف. وقد تميزت فترة الانتخابات الفلسطينية في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات بظروف محلية وعالمية أضعفت من تأثير اليسار في المجتمع الفلسطيني، وزادت من تأثير الحركات الإسلامية التي برزت بوصفها منافسا أساسيا ورصيدا للحركة الوطنية الفلسطينية(١).

(*) رئيس قسم الجغرافيا سابقا، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.

مفهوم جغرافية الانتخابات:

لو أن قياس النجاح يتم على أساس حجم الإنتاج فإن الجغرافيا الانتخابية تصبح خير مثال لقصة النجاح في الجغرافيا السياسية الحديثة، فمنذ السبعينيات ظهرت مئات من الدراسات حول الجغرافيا الانتخابية، إلى حد أن هناك من قال إن هذا الكم الهائل غير مناسب، قياسا على المتطلبات العامة للجغرافيا السياسية[٢]، فجغرافية الانتخابات هي أحد فروع الجغرافيا السياسية؛ إذ تهتم بدراسة السلوك الإنساني[٣]. ولاشك في أن لعملية الانتخابات جوانب جغرافية كثيرة، سواء فيما يتعلق بتقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية، أو بالبرامج الاقتصادية-الاجتماعية للأحزاب، أو بالحملة الانتخابية، أو باتخاذ قرار التصويت، أو بالنتائج الجغرافية المترتبة على ذلك[٤].

وقبل عام ١٩١٦ كان معظم الدراسات المتعلقة بنتائج الانتخابات يقوم بها علماء العلوم السياسية والاجتماع. ومنذ ذلك التاريخ بدأ علماء الجغرافيا يهتمون بالدراسة. وقد زاد اهتمام الجغرافيين بدراسة الانتخابات بعد الحرب العالمية الثانية خاصة الجغرافيين الفرنسيين الذين استخدموا الوسائل الكارتوجرافية لتوضيح نتائج الانتخابات[٥]. وتحاول جغرافية الانتخابات تحليل أثر الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية والدينية للناخبين بين المناطق الحضرية والمناطق الدينية، وأثر العوامل المكانية في طريقة الانتخابات[٦]. وكثيرا ما تكون الانتخابات الوطنية أو المحلية فرصة للجمهور والإعلام والمرشحين للحديث عن قضايا منظماتهم وهمومها، وللعمل في الانتخابات ميزات ومساوئ عدة[٧].

الانتخابات والمسيرة السياسية الفلسطينية:

إن الميزة الأبرز للانتخابات الفلسطينية الأولى هي بلا شك أن هذه الانتخابات جزء من العملية السياسية الجارية التي تضم عددا من الأطراف؛ مما يغير الأبعاد المعتادة للعمليات الانتخابية، فهذه الانتخابات تعلقت بالتمثيل

الفلسطيني الداخلي من جهة، وكانت تنفيذا لاتفاقات مع أطراف خارجية من جهة أخرى، كما جاءت تعبيرا عن الواقع السياسي الذي صبغه هذا الشعب عبر العقود الأخيرة من سيرته السياسية.

ومن الممكن البدء بالنظر إلى الخلفية السياسية للانتخابات الفلسطينية تاريخيا، مع تصاعد الانتفاضة الفلسطينية، واتضاح استمراريتها في العامين ١٩٨٨ و١٩٨٩؛ إذ بات موضوع حق تقرير المصير للفلسطينيين موضوعا حيا مرة أخرى، بعد محاولات عدة لإماتته، وبات التفكير والبحث عن الآليات المناسبة لممارسة هذا الحق، ومن بينها الانتخابات العامة، مهمة من الضروري إنجازها، وكان الرأي العام العالمي دافعا بهذا الاتجاه، وجاء انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في نهاية عام ١٩٨٨ ليرسخ هذا الاتجاه الذي بات محتما[٨].

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE LA RECHERCHE ET DES ETUDES ARABES
عضو اتحاد الجامعات العربية

شكل (١)

الضفة الغربية وقطاع غزة موقع الدراسة

وفي ضوء استمرار أحداث الانتفاضة التي اشتعلت مع نهاية عام ١٩٨٧، وارتفعت جذوتها، حتى راهن كثير على إطفائها بالقوة، لم يستطع أحد أن يوقف الانتفاضة، وزاد ذلك من القوة السياسية للشعب الفلسطيني حتى جاءت حرب الخليج الثانية، وطرحت عدة سيناريوهات لحل القضية الفلسطينية على ضوء المناداة بعقد مؤتمر دولي للسلام؛ إذ عدت نتائج حرب الخليج سببا للإسراع في طرح تصورات حول التسوية الإقليمية، وكان لابد من أجل التوصيل إلى تسوية من هذا النوع أن يوجد حل للقضية الفلسطينية. وابتدأ البحث عن ممثل فلسطيني؛ وهو مما أفضى إلى مفاوضات مدريد التي عبرت عن الانتصار الفلسطيني الواضح في الانتفاضة، ثم جاءت المفاوضات في أوسلو التي توجت بإعلان صيغة (غزة-أريحا)، وما تلاها من اتفاقات قسمت البلاد إلى عدة مناطق، شكلت المنطقة (أ) فيها ٨% فقط من مجموع مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد رأى كثير من الباحثين أن ذلك قلص قيمة الانتصار الفلسطيني الذي تحقق في سنوات الانتفاضة.

لكن هذا كله أوجد مناخا عاما باتجاه العمل على تجسيد السيادة الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في ممارسة تقرير المصير، وباتجاه مزيد من إطالة المرحلة الانتقالية، وتقسيمها إلى مراحل يحتاج كل منها إلى معركة منفردة. ومن بين هذه المحطات ضرورة عمل انتخابات عامة للشعب الفلسطيني لاختيار رئيس للسلطة، واختيار أعضاء للمجلس التشريعي، كما أن وجود مجلس تشريعي يساعد على سن قوانين وتشريعات تساعد على ضبط الأمور التي كانت سائدة إبان فترة الاحتلال، وقد بلغ عدد القوانين التي طرحها المجلس للنقاش فى خلال دورته الثالثة ١٧ قانونا، لكي يصل عدد القوانين التي طرحها المجلس للنقاش منذ بداية تنصيبه في مارس ١٩٩٦ حتى انتهاء دورته الثالثة في ٨ مارس ١٩٩٩ إلى ٥٠ قانونا[٩].

الانتخابات والاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية:

لا شك فى أن فهم الظروف التي تفرز أية مؤسسة كانت، عامل مهم وضروري لفهم السياق المؤسسي الذى تعمل من خلاله تلك المؤسسة، ومن ثم إعطاء صورة أشمل وأدق لطبيعة مهام المؤسسة وصلاحياتها وتركيبتها.

وقد سيطرت إسرائيل وبشكل كامل على جميع المدن والقرى فى الضفة الغربية وقطاع غزة (موقع الدراسة شكل ١)، وبقيت هذه السيطرة بشكلها العسكري ووجهها المتمثل فى الإدارة المدنية، واعتمدت السيطرة الإسرائيلية على استراتيجية تعزيز اعتماد الأراضي المحتلة على اقتصاد إسرائيل، من خلال نظام معقد للسيطرة السياسية والقانونية. ولقد اكتسب الحكم العسكري الإسرائيلي الذي تحول اسمه إلى الإدارة المدنية منذ سنة ١٩٨١، سلطات واسعة تتحكم في حياة المقيمين في الأراضي المحتلة منذ الأسبوع الأول للاحتلال سنة ١٩٦٧، وركز الأمر العسكري رقم ٢ (الصادر فى ٧ يونيو ١٩٦٧) هذه السلطات في يد الحاكم العسكري[٥٠]، وبموجبه منع هذا الحاكم العسكري أي شكل من أشكال الانتخابات البلدية أو النقابية، ولاحق كل عملية انتخابات تجري ولو بشكل سري، واعتقل من ينتخبون.

ومع إعلان المبادئ الموقع في ١٣ أيلول (سبتمبر ١٩٩٣) الذي تضمن الخطوط العريضة لاتفاق فلسطيني إسرائيلي انتقالي يعد خطوة أولى في تسوية الصراع بين الطرفين، بدأ انسحاب إسرائيل من معظم قطاع غزة ومن منطقة أريحا، وقيام سلطة فلسطينية في المنطقتين تتمتع بصلاحيات كاملة في مناطق سيطرتها، ما عدا مجالات الأمن الخارجي والعلاقات الخارجية والحدود والمستوطنات، ثم يتبع ذلك قيام الجيش الإسرائيلي بإعادة الانتشار في المناطق المأهولة في الضفة الغربية، ماعدا مدينتي القدس والخليل. وفي مدينتي القدس والخليل أجريت الانتخابات تحت إشراف دولي، برغم وجود قوات الاحتلال،

وقد حدد إعلان المبادئ الخطوط العريضة لطبيعة الانتخابات الفلسطينية، وذلك بوضعها ضمن سياق عمليات ثلاث؛ هى: البقاء الوطني الفلسطيني، والتحول نحو الديمقراطية، والعملية السلمية. وقد ربط الإعلان بين إجراء الانتخابات والحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، ومنها حقه في تقرير مصيره؛ إذ أكد أن الانتخابات خطوة تمهيدية انتقالية مهمة، ورأى الإعلان أن الانتخابات تعد مدخلا لقيام مؤسسة سياسية وطنية بالدرجة الأولى.

وبانتهاء يوم ٤ مايو ١٩٩٩؛ أى فى نهاية المرحلة الانتقالية التي ساد خلالها الحكم الذاتي الفلسطيني في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، في هذا اليوم كان يجب – وفق اتفاقات أوسلو– أن تكون إسرائيل قد انسحبت من كل الأراضي الفلسطينية التي احتلتها يوم ١٩٦٧/٦/٥، كما كان يجب أن تكون كل الموضوعات الرئيسة المتعلقة بالقضية الفلسطينية قد تم إيجاد حلول جذرية ودائمة لها (القدس–اللاجئين–الحدود والمعابر–الممرات الآمنة–المياه – تقرير المصير للشعب الفلسطيني؛ أى إقامة دولة فلسطينية)[١١].

إن الانتخابات السياسية العامة والحرة التي نص عليها اتفاق إعلان المبادئ واتفاقية طابا، هي انتخابات تتعلق عادة بممارسة السيادة للشعب الذي يمارس هذه الانتخابات، بيد أن السيادة في حالة الانتخابات الفلسطينية الأولى منقوصة؛ لأن هذه الانتخابات لم تكن عامة، لعدم مشاركة الشتات فيها، ولأنها خدمت أغراضا لا تخدمها عادة الانتخابات العامة، ولأن ترتيب هذه الانتخابات جرى نتيجة لاتفاقات ذات طابع دولي، وبمساهمة مباشرة من حكومة الاحتلال الإسرائيلي. أما من الناحية الأخرى؛ فان هذه الانتخابات كانت وبشكل منصوص عليه، خطوة يجب استكمالها على طريق ممارسة تقرير المصير[١٢].

وفي السياق الديمقراطي يرى (إعلان المبادئ) أن الهدف من الانتخابات هو أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقا لمبادئ ديمقراطية.

وقد أوضح الإعلان أن هذه الانتخابات ستكون مباشرة وحرة وتحت إشراف مراقبة دولية. وقد أقر اتفاق طابا بعض المبادئ الديمقراطية الأخرى عند تأكيده الفصل بين السلطات التنفيذية المعطاة للرئيس ووزرائه، والصلاحيات التشريعية التي يتمتع بها المجلس المنتخب والسلطة القضائية المستقلة التي يقوم المجلس بتشكيلها، ويحق لها المراجعة القضائية لأفعال رئيس السلطة التنفيذية وأعضائها وقراراتهم، كما ورد في المادة الثامنة من اتفاق طابا. أما عن الانتخابات نفسها فقد جاء الملحق الثاني لاتفاقية طابا ليفصلها، ويضع لها الأسس التي من شأنها ألا تخرج هذه الانتخابات عن إطار العملية السلمية الجارية، وأن يقننها حتى تضمن الحد الأدنى من الأمور الحيوية بالنسبة إلى الملحق حول الموضوعات التي شكلت محاور اتفاق إعلان المبادئ، فقد أجريت انتخابات سياسية حرة وعامة، وتقرر ضرورة وجود قانون السلطة الفلسطينية بإصدار القانون بما لا يتناقض مع الاتفاقات مع الطرف الإسرائيلي، وأن تعين لجان الانتخابات أيضا، كما حدد حق الانتخابات والترشيح لدى الفلسطينيين القاطنين في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، عدا أولئك الحاصلين على الجنسية الإسرائيلية. وصيغت الأسس العامة لخوض الحملات الانتخابية وشكلها ومدتها، كما تم إقرار مبدأ إجراء هذه الانتخابات وفق المقاييس الدولية، والاتفاق على شكل الرقابة الدولية عليها، ووضعت صيغة خاصة بالقدس الشرقية التي تأجل التباحث حولها حتى مباحثات الحل النهائي(١٣).

كما أكدت الاتفاقية الإسرائيلية–الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة (اتفاق طابا)، التي وقعت في واشنطن فى ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥، ما جاء في اتفاق أوسلو حول طبيعة هذه الانتخابات وهدفها؛ إذ أكدت المادة

الأولى (١) من ملحق الانتخابات أنها ستكون انتخابات سياسية، تهدف إلى انتخاب الرئيس بشكل مستقل عن المجلس، ولكن في الوقت نفسه، وبالإجراءات نفسها تقريبا، أما المادة الثانية من الملحق، فقد حددت شروط الانتخاب والترشيح وإجراءات الترشيح لعضوية المجلس وإجراءات الترشيح لمنصب الرئيس والحملة الانتخابية وغيرها من التفاصيل، كما أكدت أن المجلس المنتخب سيعمل فى مدة انتقالية، قوامها خمس سنوات، سيكون فى خلالها مسئولا عن إدارة الشئون المحلية المدنية لفلسطينيى الضفة الغربية وقطاع غزة[١٤].

قانون الانتخابات الفلسطيني:

في مطلع عام ١٩٩٤، وبمرسوم رئاسي، تشكلت "لجنة الحكم المحلي والانتخابات"، أوكلت إليها مهمة وضع مسودة قانون الانتخابات الفلسطينية. ومع نهاية العام تمكنت اللجنة من تقديم مسودة لقانون الانتخابات للرئيس عرفات، وأجريت فيما بعد عدة تعديلات على هذه المسودة. وفي كانون الأول (ديسمبر/ ١٩٩٥) صدر قانون الانتخابات بمرسوم صادر عن الرئيس ياسر عرفات.

لقد حدد اتفاق أوسلو (٢) طبيعة النظام الانتخابي بشكل عام، ولم يدخل في التفاصيل؛ إذ قرر مثلا أن الانتخابات ستكون أساسية عامة مباشرة وحرة، كما قرر إجراء انتخابات منفصلة، ولكن في وقت واحد، لكل من المجلس ورئيس السلطة الفلسطينية، وأقر الاتفاق سن السلطة الفلسطينية لقانون انتخابات يتماشى مع أحكام نصوصه، وأقر قيامها بتشكيل لجنة انتخابات مركزية، وحدد الاتفاق من يحق له الانتخاب، مستثنيا أي فلسطيني حاصل على الجنسية الإسرائيلية أو غير مقيم في الضفة الغربية والقطاع، وأعطى الاتفاق للسلطة الإسرائيلية حق حذف أسماء أشخاص مسجلين في القوائم الانتخابية إذا لم يتمكن الجانب الفلسطيني من إثبات أن هؤلاء الأشخاص

مدرجون في سجل السكان الموجود لدى السلطات الإسرائيلية. كما حدد الاتفاق شروط الترشيح للانتخابات، واشترط بشكل خاص أن يكون للمرشح عنوان ساري المفعول في منطقة تقع ضمن ولاية المجلس، وبذلك أجبر مرشحي مدينة القدس على الحصول على عناوين إضافية لهم خارج الحدود البلدية للمدينة. واستثنى الاتفاق كذلك إمكان مشاركة مرشحين تحت أسماء أحزاب تمارس العنصرية أو تشجع عليها.[١٥]

وحدد الاتفاق عدد أعضاء المجلس بـ ٨٢ عضوا، ثم عدل العدد لاحقا وأصبح ٨٨ عضوا يمثلون مناطق قطاع غزة والضفة الغربية كافة، بما في ذلك القدس الشرقية. ويتمتع المجلس بصلاحية إصدار تشريعات أساسية وثانوية، بما في ذلك قوانين أساسية شبيهة بالدستور، إضافة إلى القوانين والتنظيمات العادية. وهناك "حكومة" مسئولة أمام المجلس يرأسها رئيس منتخب من الشعب مباشرة، وتتمتع بصلاحيات تنفيذية، إضافة إلى دورها في المبادرة بعرض مشروعات القوانين، ونشر التشريعات التي يوافق عليها المجلس، وإصدار تنظيمات وتشريعات ثانوية. ومن واجب الحكومة أن تكون متوازنة وغير منحازة ، وأن تحترم الحقوق الأساسية للناخبين والمرشحين في حرية التعبير والحصول على معلومات، وفي عدم التمييز ضدهم[١٦].

قانون الانتخابات والتوزيع الجغرافي للمقاعد:

تمثل جغرافية التمثيل النيابي حقلا جديدا للبحث في البلدان التي تتبع النظام التعددي في الانتخابات؛ مثل الولايات المتحدة وبريطانيا. ففي هذا النظام يتم انتخاب المرشحين للهيئات البرلمانية على أساس حصول المرشح على أغلبية الأصوات في دائرته الانتخابية، ويتفق هذا التوزيع المكاني مع بعض تقنيات التحليلات المكانية المتطورة[١٧]. وينصب اهتمام جغرافية التمثيل النيابي على الأحياء الانتخابية؛ إذ تفرز الأحياء المختلفة نتائج مختلفة، حتى في ظل نمط واحد من الاقتراع. ويرجع هذا الاختلاف إلى الطريقة التي يتم بها التوزيع الجغرافي للدوائر الانتخابية، وأيضا إلى عدد الأصوات الحقيقية

التي تشارك في الاقتراع. وينطوي هذا التقسيم المتعمد على شكلين من أشكال التحايل والتلاعب، سواء من حيث عدم العدالة في تقسيم الدوائر بين المرشحين، أو تخصيص دائرة معينة لمرشح معين[١٨]، فقانون الانتخابات الفلسطيني "حدد إجراء نوعين من الانتخابات لرئيس السلطة الوطنية وأعضاء المجلس الفلسطيني" أو المجلس التشريعي، كما أصبح يعرف لاحقا. وقرر القانون إجراء الانتخابات بنوعيها في آن واحد، كما قسم القانون المناطق الفلسطينية إلى ١٦ دائرة انتخابية[١٩]، وتم فيما بعد تحديد عدد المقاعد لكل دائرة كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول (١)

عدد المقاعد للدوائر الانتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة

الضفة الغربية وقطاع غزة		
الرقم	اسم الدائرة	عدد المقاعد
١	القدس	٧
٢	أريحا	١
٣	بيت لحم	٤
٤	جنين	٦
٥	الخليل	١٠
٦	رام الله	٧
٧	سلفيت	١
٨	طوباس	١
٩	طولكرم	٤
١٠	قلقيلية	٢
١١	نابلس	٨
١٢	جباليا	٧
١٣	مدينة غزة	١٢
١٤	دير البلح	٥
١٥	خان يونس	٨
١٦	رفح	٨
المجموع		٨٨

المصدر : اللجنة المركزية للانتخابات، قطاع غزة.

من خلال الجدول السابق يتضح أن مدينة غـزة مـن أكبـر الـدوائر الانتخابية من حيث عدد المقاعد؛ إذ بلغ عددها ١٢ مقعدا، وهي محسوبة على قطاع غزة، في حين كانت أعلى دائرة من حيث عدد المقاعـد فـي الـضفة الغربية دائرة نابلس؛ إذ بلغ عدد المقاعد بها ٨ مقاعد، يليها في المرتبة الثانية دائرة القدس ٧ مقاعد، وكذلك رام الله ٧ مقاعد، في حين كانـت جنـين فـي المرتبة الثالثة؛ إذ بلغ عدد مقاعدها ٦ مقاعد.

شكل رقم (٢)

حدود الدوائر الانتخابية

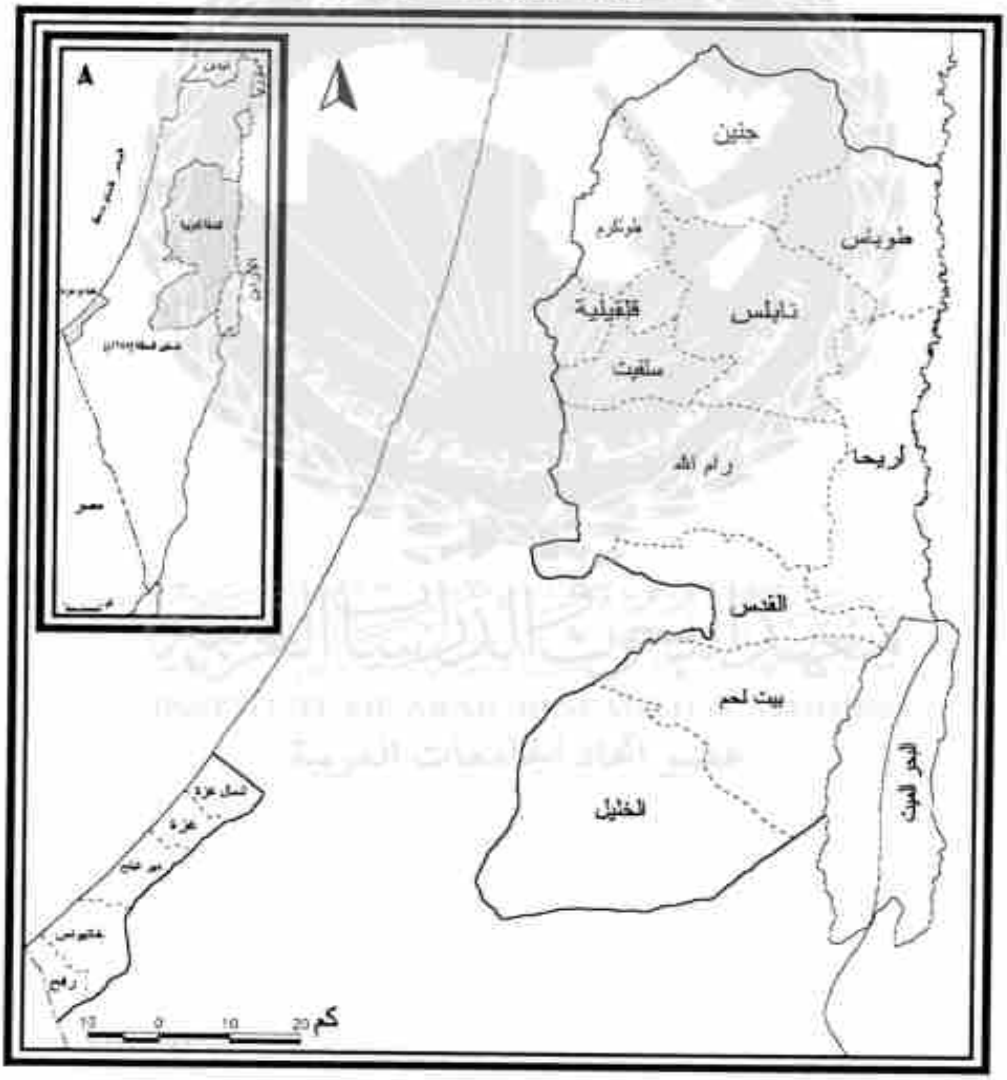

أما في قطاع غزة، فقد جاءت دائرة خان يونس في المرتبة الثانية؛ إذ بلغ عدد مقاعدها ٨ مقاعد، وفي المرتبة الثالثة دائرة جباليا ٧ مقاعد. وقد أشار القانون إلى أن عدد مقاعد المجلس في كل دائرة يجب أن يتناسب مع عدد السكان فيها، وأن يضمن على الأقل مقعدا واحدا لكل دائرة (المادة ٥، بند ٢ من القانون). لكن التوزيع الفعلي للمقاعد أظهر عدم الالتزام بهذا النظام بشكل دقيق، كما أظهر الانحياز لبعض الدوائر، وزيادة عدد مقاعدها قد تكون لأغراض سياسية أو تنظيمية، كما يمكن ملاحظته من الجدول الآتي:

جدول (٢)

توزيع عدد المقاعد الفعلية والمفترضة حسب الدوائر الانتخابية

اسم الدائرة	عدد الناخبين المحليين ١	عدد السكان لكل مقعد ٢	عدد المقاعد ٣	عدد المقاعد المفترضة ٤	الانحراف ٥
جنين	٨٢,٣١٤	١٣٧١٩	٦	٧	١-
طوباس	١٥,٩١٤	١٥٩١٤	١	١	٠
طولكرم	٥٦,٣١٩	١٤٠٧٩	٤	٥	١-
نابلس	١١١,٦٥١	١٣٩٥٦	٨	١٠	٢-
قلقيلية	٢٧,٢٧٨	١٣٦٣٩	٢	٢	٠
سلفيت	١٨,٩٩٦	١٨٩٩٦	١	٢	١-
رام الله والبيرة	٧٩,١٠٨	١١٣٠١	٧	٧	٠
أريحا	١٢,٩٠٦	١٢٩٠٩	١	١	٠
القدس	٨٠,٠٥١	١١٤٣٥	٧	٧	٠
بيت لحم	٥٥,١٣٤	١٣٧٨٣	٤	٥	١-
الخليل	١٣٣,٠٨٤	١٣٣٠٨	١٠	١١	١-
الضفة الغربية	٦٧٢,٧٥٥	١٣١٩١	٥١	٥٨	٧-
شمال غزة	٦١,١٢٣	٨٧٣١	٧	٥	٢+
غزة	١٢٢,٧٢٤	١٠٢٢٧	١٢	١٠	٢+
دير البلح	٥٦,٠١٥	١١٢٠٣	٥	٥	٠
خان يونس	٧١,٦٢٩	٨٩٥٣	٨	٦	٢+

رفح	٤٤,٠٣٤	٨٨٠٦	٥	٤	١+
قطاع غزة	٣٥٥,٥٢٥	٩٦٠٨	٣٧	٣٠	٧+
الأراضي الفلسطينية	١,٠٢٨,٢٨٠	١١,٦٨٥	٨٨	٨٨	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (والعمود ٤ – ٥ من عمل الباحث).

- المقاعد المفترضة: أن كل ١١٦٨٥ ناخبا يقابل مقعدا واحدا فقط، على أساس قسمة ٨٨ مقعدا على إجمالي عدد الناخبين المحليين ١,٠٢٨,٢٨٠ ناخبا.
- الجدول من عمل الباحث اعتمادا على أعداد الناخبين المحليين من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

من خلال الجدول السابق يتضح مدى الانحياز لصالح قطاع غزة على حساب الضفة الغربية، وزيادة أعداد المقاعد إلى سبعة مقاعد في قطاع غزة ؛ إذ إنه من المفترض أن يكون عدد المقاعد في قطاع غزة ٣٠ مقعدا، لكن أضيفت ٧ مقاعد لحساب أعضاء قطاع غزة. وقد يعود ذلك إلى أن مقر القيادة المركزية للقيادة السياسية الفلسطينية في غزة، ورغبت القيادة في رفع عدد مقاعد غزة لدواع سياسية، في حين خُفض عدد المقاعد المفترضة للضفة الغربية من ٥٨ مقعدا إلى ٥١ مقعدا؛ إذ خُفض مقعدان من دائرة نابلس، وخُفض مقعد واحد من دوائر جنين وطولكرم وسلفيت وبيت لحم والخليل، في حين أضيف مقعد واحد لصالح دائرة رفح، فقد وزعت لكل منهما المقاعد البرلمانية جغرافيا على أساس ٥١ مقعدا للضفة الغربية و ٣٧ لقطاع غزة، في الوقت الذي يستحق فيه قطاع غزة ٣٠ مقعدا، على أساس التوزيع العادل (٨٨ مقعدا على إجمالي عدد الناخبين المسجلين في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)؛ إذ يصبح كل مقعد برلماني يساوي ١١,٦٨٥ منتخبا، في حين كان من المفترض أن يكون نصيب الضفة الغربية ٥٨ مقعدا بدل ٥١ مقعدا؛

إذ وزعت بحيث كان نصيب الخليل ١١ مقعدا، ونابلس ١٠ مقاعد، والقدس ورام الله والبيرة وجنين ٧ مقاعد، وبيت لحم وطولكرم ٥ مقاعد، وقلقيلية وسلفيت مقعدين، وأريحا وطوباس مقعد واحد.

أما في قطاع غزة فقد تم توزيع المقاعد بحيث كان نصيب مدينة غزة ١٠ مقاعد، وخان يونس ٦ مقاعد، ودير البلح وشمال غزة ٥ مقاعد لكل منهما، في حين كان نصيب دائرة رفح ٤ مقاعد. وقد بلغ إجمالي عدد مراكز الاقتراع ١٧,٢ مركزا، موزعة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، كما يوضحه الجدول الآتي:

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE FOR ARAB RESEARCH AND STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

جدول رقم (٣)

توزيع المرشحين وعدد المقاعد حسب الدائرة الانتخابية ١٩٩٦م

الدائرة الانتخابية	عدد مراكز الاقتراع	عدد المقاعد	عدد المرشحين	نسبة عدد المرشحين إلى عدد الأصوات
الأراضي الفلسطينية	١,٧٠٢	٨٨	٦٧٢	٧,٦
الضفة الغربية	١,٢٠٤	٥١	٣٧٠	٧,٢
جنين	١٤٥	٦	٣٦	٦,٠
طوباس	٢٥	١	١٢	١٢,٠
طولكرم	٩٩	٤	٣٨	٩,٥
نابلس	١٧٦	٨	٥٥	٦,٨
قلقيلية	٥٤	٢	١٢	٦,٠
سلفيت	٣٤	١	١١	١١,٠
رام الله والبيرة	١٦٢	٧	٤٦	٦,٥
أريحا	٢٢	١	٦	٦,٠
القدس	١٦٨	٧	٥٢	٧,٤
بيت لحم	٨٩	٤	٣٠	٧,٥
الخليل	٢٣٠	١٠	٧٢	٧,٢
قطاع غزة	٤٩٨	٣٧	٣٠٢	٨,١
شمال غزة	٨٢	٧	٦٧	٩,٥
غزة	١٨٣	١١	٩٢	٧,٦
دير البلح	٧٢	٥	٥٠	١٠
خان يونس	١٠٦	٨	٦٦	٨,٢
رفح	٥٥	٥	٢٧	٥,٤

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

من خلال الجدول السابق والشكل (٣) يتضح أن إجمالي عدد مراكز الاقتراع في الأراضي الفلسطينية ١٧٠٢؛ منها ١٢٠٤ في الضفة الغربية و٤٩٨ في قطاع غزة؛ إذ كان نصيب الخليل ٢٣٠، ونابلس ١٧٦، والقدس ١٦٨، ورام الله والبيرة ١٦٢، وجنين ١٤٥، وطولكرم ٩٩، وبيت لحم ٨٩،

وقلقيلية ٥٤، وسلفيت ٣٤، وأريحا ٢٢، أما في قطاع غزة فيتضح أن عـدد مراكز الاقتراع في غزة بلغ ١٨٣، وخان يونس ١٠٦، وشمال غـزة ٨٢، ودير البلح ٧٢، ورفح ٥٥.

شكل (٣)

توزيع مراكز الاقتراع حسب الدوائر الانتخابية في الضفة الغربية وغزة

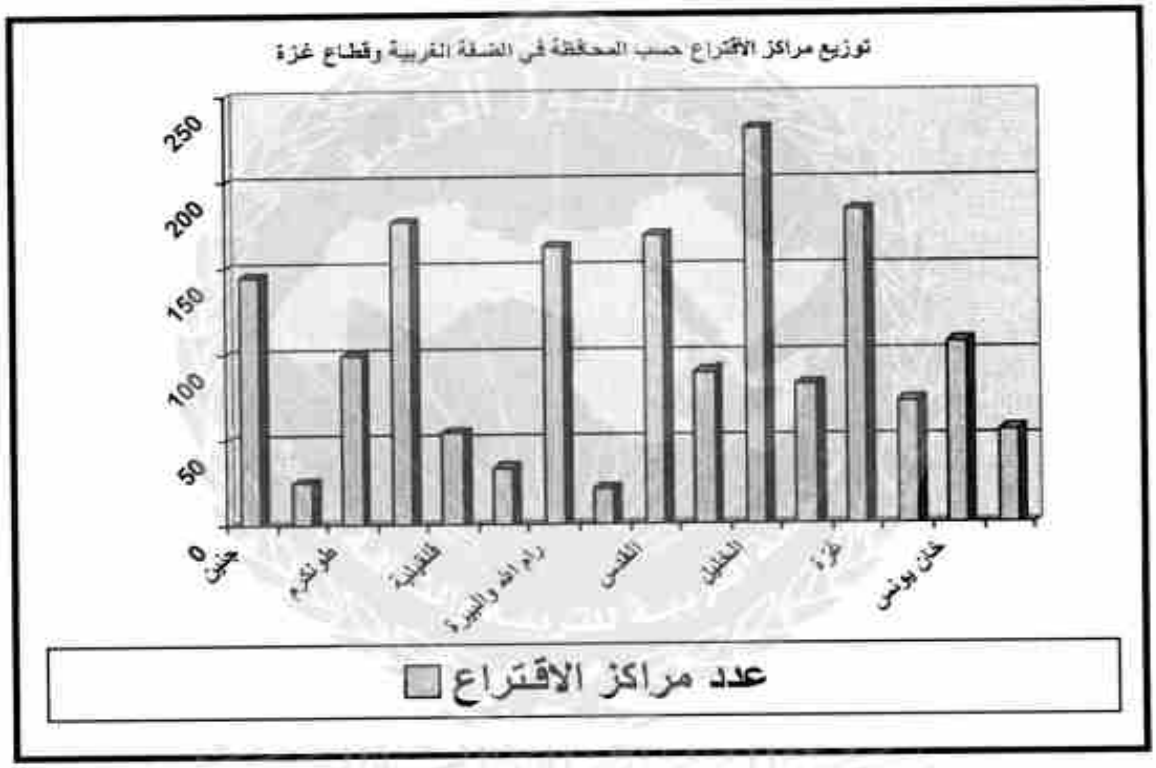

أما بالنسبة إلى عدد المرشحين فقد بلغ عددهم ٦٧٢ مرشحا؛ منهم ٣٧٠ مرشحا في الضفة الغربية، و٣٠٢ في قطاع غزة؛ إذ بلغ عدد المرشحين فـي دائرة الخليل ٧٢ مرشحا، وفي نابلس ٥٥ مرشحا، والقدس ٥٢ مرشحا، و ٤٦ مرشحا في رام الله والبيرة، و٣٨ مرشحا في طـولكرم، و٣٦ مرشـحا فـي جنين، و ٣٠ مرشحاً في بيت لحم، في حين كان ١٢ مرشحا فـي طوبـاس وقلقيلية، وفي سلفيت ١١ مرشحا، وفى أريحا كان ٦ مرشحين.

وفي قطاع غزة توزع ٣٠٢ من المرشحين على الدوائر الانتخابية في قطاع غزة؛ إذ بلغ عدد المرشحين في دائرة غزة ٩٢ مرشحا، وفي دائرة خان يونس ٦٦ مرشحا، وفي دائرة شمال غزة ٦٧ مرشحا، وفى دائرة دير البلح ٥٠ مرشحا، وفى دائرة رفح ٢٧ مرشحا.

الخصائص الديمغرافية للناخبين الفلسطينيين

١ . التركيب النوعى للناخبين:

من المهم تعرف التركيب النوعي للناخبين؛ فمن خلال التركيب النوعي يمكن توزيع نسبة مشاركة الإناث والذكور؛ إذ إنه من الملاحظ أن المجتمعات العربية والإسلامية تتسم بالمحافظة؛ وهو الأمر الذي قد يحد من مشاركة الإناث في الانتخابات، سواء كان من حيث التصويت أو الترشيح. وبالرجوع إلى نتائج المسح الديمغرافي الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزية[٢٠] تبين أن نسبة الذكور فوق سن الثامنة عشرة هي ٥٠,٢%، ونسبة الإناث ٤٩,٨%، وعليه يمكننا أن نستنتج أن نسبة مشاركة النساء أقل من نسبة الرجال التى تصل إلى ٠,٤%. والجدول الآتى يوضح توزيع الناخبين (١٨ سنة فأكثر) حسب الدائرة والنوع ١٩٩٦م :

جدول رقم (٤)

توزيع الناخبين ١٨ سنة فأكثر حسب الدائرة والجنس، ١٩٩٦م

الدائرة الانتخابية	الجنس				كلا الجنسين	
	ذكور		إناث			
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
الأراضي الفلسطينية	٥٢٥,٧٢٣	٥١,١	٥٠٢,٥٥٧	٤٨,٩	١,٠٢٨,٢٨٠	١٠٠
الضفة الغربية	٣٤٥,٣٠٩	٥١,٣	٣٢٧,٤٤٦	٤٨,٧	٦٧٢,٧٥٥	١٠٠

جنين	٤٢,٠٧٨	٥١,١	٤٠,٢٣٦	٤٨,٩	٨٢,٣١٤	١٠٠
طوباس	٨,١٦٨	٥١,٣	٧,٧٤٦	٤٨,٧	١٥,٩١٤	١٠٠
طولكرم	٢٨,١١٨	٥١,١	٢٨,٢٠١	٥٠,١	٥٦,٣١٩	١٠٠
نابلس	٥٧,٠٧٩	٥١,٣	٥٤,٥٧٢	٤٨,٩	١١١,٦٥١	١٠٠
قلقيلية	١٣,٩٥٦	٤٩,٩	١٣,٣٢٢	٤٨,٨	٢٧,٢٧٨	١٠٠
سلفيت	٩,٦٩٩	٥١,١	٩,٢٩٧	٤٨,٩	١٨,٩٩٦	١٠٠
رام الله والبيرة	٣٩,٤٣٠	٤٩,٨	٣٩,٦٧٨	٥٠,٢	٧٩,١٠٨	١٠٠
أريحا	٦,٨٥٩	٥٣,١	٦,٠٥٢	٤٦,٩	١٢,٩٠٦	١٠٠
القدس	٤٠,٠٣٧	٥٠,٠	٤٠,٠١٤	٥٠,٠	٨٠,٠٥١	١٠٠
بيت لحم	٢٨,٣٨٢	٥١,١	٢٦,٧٥٢	٤٨,٥	٥٥,١٣٤	١٠٠
الخليل	٧١,٥٠٨	٥٣,٧	٦١,٥٧٦	٤٦,٣	١٣٣,٠٨٤	١٠٠
قطاع غزة	١٨٠,٤١٤	٥٠,٧	١٧٥,١١١	٤٩,٣	٣٥٥,٥٢٥	١٠٠
شمال غزة	٣١,٢٤٢	٥١,١	٢٩,٨٨١	٤٨,٩	٦١,١٢٣	١٠٠
غزة	٦٢,٩٢٥	٥١,١	٥٩,٧٩٩	٤٨,٧	١٢٢,٧٢٤	١٠٠
دير البلح	٢٧,٨٢٥	٥١,٣	٢٨,١٩٠	٥٠,٣	٥٦,٠١٥	١٠٠
خان يونس	٣٦,٣٠٧	٤٩,٧	٣٥,٣٢٢	٤٩,٣	٧١,٦٢٩	١٠٠
رفح	٢٢,١١٥	٥٠,٧	٢١,٩١٩	٤٩,٨	٤٤,٠٣٤	١٠٠

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

فمن الجدول السابق يتضح أن نسبة مشاركة الذكور ممن يحق لهم الانتخاب كانت ما بين ٤٩,٧% و٥٣,٧%، فقد بلغت نسبة الذكور في دير البلح ٤٩,٧%، وفي الخليل ٥٣,٧%، وقد انحصرت نسبة مشاركة الذكور في جميع الدوائر بين هاتين النسبتين، أما نسبة مشاركة الإناث فقد انحصرت بين ٤٦,٣% و٥٠,٣% في الخليل ودير البلح على التوالي.

٢ . التعليم:

يعد المستوى التعليمي ذا أهمية كبيرة، وتأثير كبير فى الانتخابات أيا كان نوعها، فالشخص المتعلم له القدرة على قراءة البرامج الانتخابية للأفراد المرشحين، وله القدرة على قراءة القوائم والدعايات الانتخابية؛ إذ يصبح لديه القدرة على التمييز بين الأفراد المرشحين من حيث قدرتهم على الأداء والكفاءة.

وفي محاولة لمعرفة ما إذا كان للمستوى التعليمي أثر فى عملية المشاركة فى الانتخابات، قورن توزيع الأفراد فوق سن الثامنة عشرة حسب أعلى مؤهل علمي من المسح الديمغرافي الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزية مع توزيع الأفراد حسب أعلى مؤهل علمي للناخبين. والجدول الآتى يوضح توزيع الأفراد في المجتمع والأفراد الناخبين حسب أعلى مؤهل علمي:

جدول رقم (٥)

توزيع الأفراد في المجتمع والأفراد الناخبين حسب أعلى مؤهل علمي

أعلى مؤهل علمي	نسبة الأفراد في المسح الديمغرافي	نسبة الأفراد الناخبين
ابتدائي	%٥١,٦	%٢٩
إعدادي	%١٩	%٢١,٤
ثانوي	%١٨	%٢٨,٤
كلية متوسطة فما فوق	%١١	%٢١,٢

المصدر: خليل الثقافي، ص ٦٤.

فمن خلال الجدول يتضح أن نسبة الناخبين من حملة شهادات الدراسات العليا كلية متوسطة فأعلى تفوق نسبتهم في المجتمع بحوالي الضعف؛ إذ بلغت

نسبة حملة شهادة دراسة عليا من بين الأفراد الذين تفوق أعمارهم سن الثامنة عشرة حوالي ١١% في المجتمع الفلسطيني (الضفة الغربية وقطاع غزة)، فى حين كانت نسبة حملة شهادة دراسات عليا من بين الناخبين حوالي ٢٨,٨%، وكذلك كانت نسبة حملة شهادة الدراسة الثانوية بين الناخبين حوالي ٢٨,٤%، فى حين كانت نسبتهم فى المجتمع بين الأفراد فوق سن الثامنة عشرة حوالي ١٨% سنة.

أما بالنسبة إلى الذين كان أعلى مؤهل علمي عندهم هو ابتدائي أو أقل، فقد كان تمثيلهم بين الناخبين حوالي ثلثي نسبتهم في المجتمع؛ إذ كانت نسبتهم بين الناخبين ٢٩% مقارنة بـ ٥١,٦% في المجتمع.

من هنا نرى أن للمشاركة في الانتخابات ارتباطا قويا بأعلى مؤهل علمي يحمله الشخص.

٣. التركيب العمرى للناخبين:

تعد دراسة التركيب العمري للناخبين ذات أهمية كبيرة عند دراسة الانتخابات ونتائجها، فصغار السن يختلف رأيهم عن كبار السن، فكل شخص تختلف رؤيته الشخصية وقدرته على التمييز بين الأفراد، فصغار السن من الممكن التأثير فيهم بسرعة، في حين أن كبار السن والبالغين يصبح لديهم القدرة على الاستماع والتمييز. وإذا نظرنا إلى التركيبة العمرية للناخبين مقابل التركيبة العمرية للمجتمع الفلسطيني ممن تفوق أعمارهم سن الثامنة عشرة نرى أن أقل فئة عمرية ممثلة هي فئة الذين تفوق أعمارهم ٣٤ سنة؛ إذ كانت نسبتهم بين الناخبين ٤١,١%، فى حين كانت نسبتهم في المجتمع ٤٦%. والجدول الآتى يوضح التركيبة العمرية للناخبين والمجتمع الكلي:

جدول رقم (٦)

التركيبة العمرية للناخبين والمجتمع الكلي

الفئة العمرية	التركيبة العمرية للناخبين	الأفراد فوق سن ١٨ في المسح الديموغرافي
٢٥-١٨	%٣٢,٦	%٣٢
٣٣-٢٦	%٢٦,٣	%٢٢
٤٩-٣٤	%٢٣	%٢٥
٥٠+	%١٨,١	%٢١
الإجمالي	%١٠٠	%١٠٠

المصدر : خليل الثقافي ، ص ٦٩.

فمن خلال الجدول السابق يتضح أن هناك دليلا إحصائيا ونسبيا قويا، فقد تطابقت النسبة في الفئة العمرية (١٨-٢٥) ما بين الأفراد فوق ١٨ سنة، في المسح الديمغرافي الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزية، وما بين نسبة من هم في الفئة العمرية (١٨-٢٥) من إجمالي الناخبين، في حين ارتفعت نسبة المشاركين في الانتخابات من هم في الفئة العمرية (٢٦-٣٣) عن نسبة الأفراد في الفئة العمرية نفسها في المسح الديمغرافي الذي أجرته دائرة الإحصاء؛ إذ بلغت نسبة من شارك في هذه الفئة العمرية ٢٦,٣%، في حين كانت نسبتهم في المسح ٢٢%، وكانت نسبة من هم في الفئة العمرية (٣٤-٤٦) ٢٣%، ومن هم فوق ٥٠ سنة ١٨,١%. ومن خلال الجدول يتضح أن أعلى نسبة مشاركة كانت في الضفة الغربية (١٨-٢٥)، وفي المرتبة الثانية من هم (٢٦-٣٣)، فمن خلال الجدول السابق يتضح أن صغار السن ومن هم في سن (١٨-٢٥) أكثر الفئات العمرية المشاركة في الانتخابات، وقد يعود ذلك إلى الناحية الصحية في قدرتهم على الاصطفاف في الصفوف الخاصة بالوصول إلى الدائرة الانتخابية، وكذلك قدرة تأثير الانتماء السياسي في هذه الأعمار عنه في بقية الفئات العمرية. وعند الربط ما بين التركيب العمري

والمستوى التعليمي نرى أن أعلى نسبة من هم في سن (١٨-٢٥)، ومن هم في مستوى التعليم الثانوي، وهذا ما يوضحه الجدول الآتى:

جدول رقم (٧)

توزيع الناخبين حسب أعلى مؤهل علمي والعمر

المؤهل	الفئة العمرية			
	١٨-٢٥	٢٦-٣٣	٣٤-٤٩	٥٠+
ابتدائي أو أقل	١١,٨	١٦	٣٣,٣	٧٤,٧
إعدادي	٢٣,٧	٢٣,٨	٢٥,٣	٧,٧
ثانوي	٤١,٧	٣١,٥	٢٠,٤	٨,٩
كلية متوسطة+	٢٢,٨	٢٨,٨	٢٠,٤	٨,٩
المجموع	**%١٠٠**	**%١٠٠**	**%١٠٠**	**%١٠٠**

المصدر: فيصل عورتاني: الانتخابات الفلسطينية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، فلسطين، ١٩٩٧، ص ٧٠.

وبالرجوع إلى جدول (٦) نلاحظ أن نسبة الأشخاص الذين يحملون أعلى مؤهل علمي ابتدائي أو أقل هي ٢٩%، ولكن هذه النسبة أقل بشكل واضح من نسبة حملة أعلى مؤهل علمي ابتدائي أو أقل في المجتمع كله التي بلغت ٥١%؛ وعليه نرى أن هذه الفترة ممثلة بشكل قليل في الانتخابات؛ أي أن مشاركتها في الانتخابات كانت قليلة بالنسبة إلى حجمها فى المجتمع الكلي. ومن هنا نستطيع أن نقول إن سبب قلة مشاركة الفئة العمرية ٣٤ فما فوق هو أن هذه الفئة حاصلة على أقل مؤهل علمي؛ وعليه يمكننا القول إن العمر لم يكن له أثر كبير فى المشاركة في الانتخابات، وإنما العامل الحاسم كان أعلى مؤهل علمي يحمله الشخص.

المستوى التعليمي والدخل:

من الأهمية دراسة المستوى التعليمي ومستويات الدخل عند شريحة المجتمع الذي يحق لها الانتخاب؛ لأنه من المتوقع أن يكون هناك علاقة وطيدة

وقوية ما بين مستوى الدخل وعملية الانتخاب. والجدول الآتى يوضح توزيع الناخبين حسب المستوى التعليمي والدخل.

جدول رقم (٨)

توزيع الناخبين حسب المستوى التعليمي والدخل

المؤهل	الدخل		
	أقل من ٢٠٠ دينار %	بين ٢٠٠و٤٠٠ دينار %	أكثر من ٤٠٠ دينار %
ابتدائي أو أقل	٤٠	١٩,٦	١٥,١
إعدادي	٢٢	٢٣	١٥,٢
ثانوي	٢٧,٤	٢٩,٦	٢٧,٨
كلية متوسطة	٤,٥	١١,٥	١٢,٥
بكالوريوس فأكثر	٦	١٦,٣	٢٩,٣
المجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر : خليل الثقافي، ص ٧٩.

فمن خلال الجدول السابق يتضح أن هناك علاقة قوية ما بين المستوى التعليمي ومستوى الدخل، فقد بلغت نسبة الحاصلين على تعليم ابتدائي فأقل بين الذين دخلهم أقل من ٢٠٠ دينار شهريا حوالي ٤٠%، مقارنة بـ ١٥,١% بين الذي دخلهم أكثر من ٤٠٠ دينار، وكذلك بالنسبة إلى الذين مستوى تعليمهم كلية متوسطة فأعلى بين الذين دخلهم الشهري ٢٠٠ دينار أو أقل، وهي حوالي ١٠,٥% مقارنة بـ ٤١,٣% بين الذين دخلهم الشهري أكثر من ٤٠٠ دينار، وقد ارتفعت النسبة عند من يحملون شهادة بكالوريوس فأكثر إلى أكثر من ٥ أضعاف عند من هم في مستوى دخل ٤٠٠ دينار، وبلغت نسبتهم حوالى ٢٩,٣%، في حين كانت النسب متقاربة عند من هم في مستوى تعليمي ثانوي وعند مستوى دخل أقل من ٢٠٠ دينار و أكثر من ٤٠٠ دينار؛ إذ بلغت نسبتهم حوالي ٢٧%.

الاقتراع ونتائج التصويت:

تعد دراسة نتائج التصويت في الانتخابات والاستفتاءات نقطة رئيسية في جغرافية الانتخابات. وتستحق هذه النتائج التحليل الجغرافي؛ إذ تهتم الجغرافيا بدراسة السلوك التصويتي للفرد والجماعة لسببين؛ هما: الوقوف على العوامل الجغرافية المكانية التي تؤثر في السلوك التصويتي والنتائج الجغرافية المترتبة على هذا السلوك. ويمكن تحديد عدد من العمليات الأساسية التى تؤدي إلى التأثير في اتخاذ القرار وقت الاقتراع:

١- التصويت لمصلحة المرشح بحكم الصداقة أو الجيرة.

٢- غلبة قضية معينة على القضايا الأخرى في موقع انتخابي معين؛ إذ يؤثر بروز قضية معينة في أصوات الناخبين.

٣- الدعاية الانتخابية وما تحققه من خلق توجهات معينة لدى جمهور الناخبين، ويتوقف هذا على نوع الدعاية وحجمها[٢١].

ولنتائج التصويت وجوه جغرافية كثيرة، قد يقتصر الجغرافي على إبراز بعضها، فمن تحليل نتائج الانتخابات لفظيا وإحصائيا وجغرافيا يستطيع الدارس أن يتعرف المناطق التي يتمتع فيها كل مرشح بتأييد ودرجة التأكيد له، وكذلك المناطق التي لا يتمتع فيها بالتأييد، والمناطق التي يتداخل فيها نفوذ الأحزاب. وقد تناول (Cox) بإسهاب مشكلة تحديد العوامل التي تؤثر فى تشكيل السطح التضاريسي للاستجابة الانتخابية[٢٢]؛ إذ اهتم بدور عامل الجوار الجغرافي، ومدى أثر عامل المسافة فى عملية التصويت، ومدى انتشار المؤثرات السياسية، وأثر ذلك فى اتخاذ الفرد قرار تصويته. والجدول (٩) يوضح نسبة المقترعين الذين صوتوا في الانتخابات التي جرت لاختيار أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني.

التوزيع النسبي للمقترعين حسب الدائرة الانتخابية:

من خلال دراسة نسبة الاقتراع على مستوى الدوائر الانتخابية، اتضح أن نسبة الاقتراع بلغت ٤٧,٧% على مستوى الأراضي الفلسطينية، وفي الضفة الغربية ٦٨,٣%، في حين بلغت في قطاع غزة ٨٧,٢%. والجدول الآتى يوضح التوزيع النسبي للمقترعين حسب الدائرة الانتخابية:

جدول (٩)

نسبة الاقتراع حسب الدائرة الانتخابية ١٩٩٦م

الدائرة الانتخابية	عدد المسجلين	عدد المقترعين	نسبة الاقتراع
الأراضي الفلسطينية	١,٠٤٦,٢٨٠	٧٨١,٧٦٤	٤٧,٧
الضفة الغربية	٦٩٠,٢٨٠	٤٧١,٨٠٩	٦٨,٣
جنين	٨٢,٣١٤	٦٠,٩١٩	٧٤,٠
طوباس	١٥,٩١٤	١٣,١٦٦	٨٢,٧
طولكرم	٥٦,٣١٩	٤٤,٨٠٢	٧٩,٦
نابلس	١١١,٦٥١	٨٧,٠٠٥	٧٧,٩
قلقيلية	٢٧,٢٧٨	١٩,٧٢٤	٧٢,٣
سلفيت	١٨,٩٩٦	١٥,٢٤٧	٨٠,٣
رام الله والبيرة	٩٧,١٠٨	٥٦,٤٢٩	٥٨,١
أريحا	١٢,٩٠٦	١٠,٦٨٥	٨٢,٨
القدس	٨٠,٠٥١	٣٤,٠٠١	٤٢,٥
بيت لحم	٥٥,١٣٤	٤١,٤٦٦	٧٥,٢
الخليل	١٣٣,٠٨٤	٨٨,٣٦٦	٦٦,٤
قطاع غزة	٣٥٥,٥٢٥	٣٠٩,٩٥٥	٨٧,٢
شمال غزة	٦١,١٢٣	٥٣,٥٦٧	٨٧,٦
غزة	١٢٢,٧٢٤	١٠٨,٧٥٩	٨٨,٦
دير البلح	٥٦,٠١٥	٤٥,١٥٦	٨٠,٦

خان يونس	٧١,٦٢٩	٦٣,٦٤٩	٨٨,٩
رفح	٤٤,٠٣٤	٣٨,٨٢٤	٨٨,٢

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

فمن خلال الجدول السابق يتضح أن أعلى نسبة للاقتراع كانت في دائرة خان يونس ٨٨,٩%، وأن أدنى نسبة كانت في دائرة القدس ٤٢,٥%. ويرجع ذلك إلى الممارسات الإسرائيلية التي فرضتها لمنع إجراء انتخابات في دائرة القدس، على أساس أن دائرة القدس لا تتبع السلطة الفلسطينية. ويأتي في المرتبة الثانية دائرة غزة ٨٨,٦%، وفى المرتبة الثالثة دائرة رفح ٨٨,٢%، وفي المرتبة الرابعة دائرة شمال غزة ٨٧,٦%.

ويتضح مما سبق أن دوائر محافظات غزة الانتخابية كانت أعلى من حيث نسبة الاقتراع من دوائر محافظات الضفة الغربية؛ وقد يعود ذلك إلى اتساع مساحة الضفة الغربية التي تصل إلى حوالي ٥٥٨٥كم٢؛ وهو الأمر الذي ساعد على تبعثر كثير من المراكز العمرانية، وانتشار المراكز الريفية. وقد انعكس ذلك على المشاركة في الاقتراع؛ إذ تخلف عدد من الفلسطينيين عن المشاركة في الانتخابات، في حين كان الأمر مخالفا في قطاع غزة؛ إذ إن المساحة صغيرة، والكثافة السكانية في قطاع غزة تصل إلى ٣٦٥ كم٢؛ وهو الأمر الذي سهل من اقتراب جميع الناخبين من مراكز الاقتراع، ومن ثم أثر فى مشاركتهم في الانتخابات.

وقد كانت أعلى نسبة اقتراع في دائرة أريحا في الضفة الغربية ٨٢,٨%، وفي المرتبة الثانية دائرة طوباس ٨٢,٧ %، وفى المرتبة الثالثة دائرة سلفيت ٨٠,٣%، وفي المرتبة الرابعة دائرة طولكرم ٧٩,٦%، وفي المرتبة الخامسة دائرة نابلس ٧٧,٩%.

شكل رقم (٤)

نسبة الاقتراع في الدوائر الانتخابية في الضفة الغربية وغزة

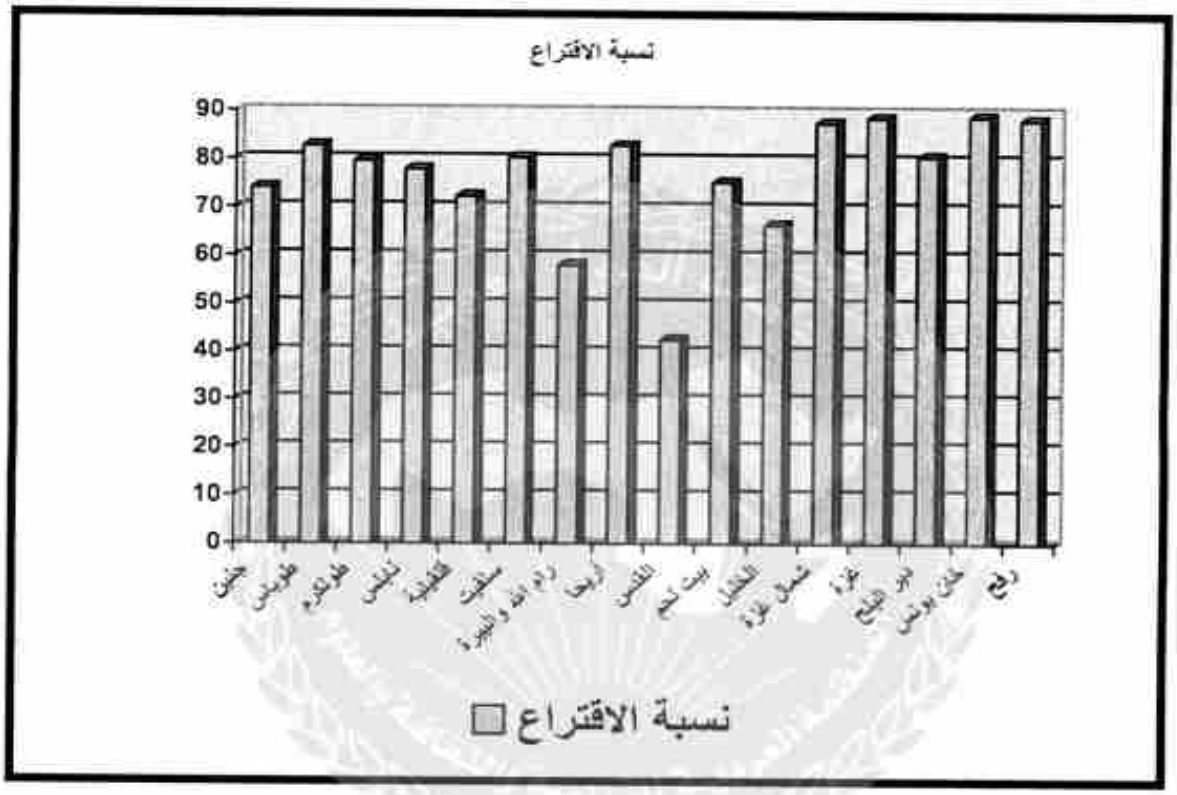

توزيع المرشحين الفائزين حسب الدائرة الانتخابية:

لقد جرت الانتخابات العامة الرئاسية والتشريعية في الضفة الغربية وقطاع غزة في سياق اتفاق أوسلو، ووفق محدداته السياسية والجغرافية والتنظيمية؛ فهي انتخابات اقتصرت على المقيمين من الشعب الفلسطيني في الضفة، بما في ذلك القدس العربية والقطاع، وهي انتخابات محددة للمرحلة الانتقالية؛ أي المرحلة التي تمهد للمفاوضات على الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية التي احتلت في حزيران ١٩٦٧م، وهي تفرض قيوداً متشددة على ممارسة السيادة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية، وتمنح إسرائيل

صلاحيات أمنية واسعة، وقد أجريت قبل العبث بمصير القدس العربية والمستوطنات الإسرائيلية وترسيم الحدود ومصير اللاجئين الفلسطينيين في الشتات، كما تمت الانتخابات بعد فترة قصيرة من إعادة انتشار القوات الإسرائيلية من معظم المدن والبلدات الفلسطينية؛ وهو الأمر الذي أشاع أجواء إيجابية في صفوف المواطنين الفلسطينيين في تلك الفترة، كما جاءت بعد قيام سلطة وطنية على الأرض، يمكنها تثبيت نفسها بوصفها سلطة مركزية وطنية وحيدة؛ أي بعد انتهاء ظاهرة "ثنائية السلطة" في مناطق السلطة الفلسطينية التي سادت فى مدة قصيرة بعد قيام السلطة الفلسطينية.

وقد قاطع الانتخابات عدد من التنظيمات السياسية الفلسطينية من الاتجاهين الإسلامي والوطني العلماني؛ وهو الأمر الذي غيب الصراع السياسي عن العملية الانتخابية. وتظهر المعارضة بشقيها قدرة ملموسة على إقناع نسبة مؤثرة من الناخبين بالامتناع عن التوجه إلى صناديق الاقتراع[٢٣]. والجدول الآتى يوضح توزيع المرشحين الفائزين حسب الدائرة الانتخابية والنوع ١٩٩٦م:

جدول (١٠)

توزيع المرشحين/ الفائزين حسب الدائرة الانتخابية والجنس ١٩٩٦م

الدائرة الانتخابية	المرشحون		كلا الجنسين	الفائزون		كلا الجنسين
	ذكور	إناث	كلاهما	ذكور	إناث	كلاهما
الأراضي الفلسطينية	٦٤٧	٢٥	٦٧٢	٨٣	٥	٨٨
الضفة الغربية	٣٦٠	١٠	٣٧٠	٤٩	٢	٥١
جنين	٣٥	١	٣٦	٦	٠	٦
طوباس	١٢	٠	١٢	١	٠	١

طولكرم	٣٨	٠	٣٨	٤	٠	٤
نابلس	٥٢	٣	٥٥	٧	١	٨
قلقيلية	١٢	٠	١٢	٢	٠	٢
سلفيت	١١	٠	١١	١	٠	١
رام الله والبيرة	٤٥	١	٤٦	٧	٠	٧
أريحا	٦	٠	٦	١	٠	١
القدس	٤٩	٣	٥٢	٦	١	٧
بيت لحم	٣٠	٠	٣٠	٤	٠	٤
الخليل	٧٠	٢	٧٢	١٠	٠	١٠
قطاع غزة	٢٨٨	١٤	٣٠٢	٣٤	٣	٣٧
شمال غزة	٦٤	٣	٦٧	٧	٠	٧
غزة	٨٩	٣	٩٢	١٠	٢	١٢
دير البلح	٤٨	٢	٥٠	٤	١	٥
خان يونس	٦١	٥	٦٦	٨	٠	٨
رفح	٢٦	١	٢٧	٥	٠	٥

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

فمن خلال الجدول السابق يتضح أن ما مجموعه ٨٨ مرشحاً قد فازوا في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني؛ منهم ٨٣ من الذكور و٥ من الإناث، وقد توزعوا على ٥١ منتخب في الضفة الغربية؛ منهم ٤٩ من الذكور و٢ من الإناث، و٣٧ منتخبا في قطاع غزة؛ منهم ٣٤ من الذكور و ٣ من الإناث.

وقد بلغ عدد المرشحين في الأراضي الفلسطينية ٦٧٢ مرشحا؛ منهم ٦٤٧ من الذكور و٢٥ من الإناث، وتوزع المرشحون على الضفة الغربية وقطاع غزة؛ إذ بلغ عدد المرشحين ٣٧٠ في الضفة الغربية؛ منهم ٣٦٠ من الذكور و١٠ من الإناث، وفي قطاع غزة بلغ عدد المرشحين ٣٠٢؛ منهم ٢٨٨ من الذكور و١٤ من الإناث، وبلغ عدد مرشحى الضفة الغربية ٣٦ مرشحا في جنين؛ منهم ٣٥ من الذكور وواحدة من الإناث، وفي طوباس ١٢ مرشحا من الذكور، وفى طولكرم ٣٨ مرشحا من الذكور، وفى نابلس ٥٥

مرشحا ؛منهم ٥٢ من الذكور و٣ من الإناث، و١٢ مرشحا في قلقيلية من الذكور و١١ في سلفيت، أما رام الله ففيها ٤٦ مرشحا؛ منهم ٤٥ من الذكور وواحدة من الإناث، و٦ مرشحين في أريحا من الذكور، أما القدس ففيها ٥٢ مرشحا؛ منهم ٤٩ من الذكور وثلاثة من الإناث، و٣٠ مرشحا من الذكور في بيت لحم، وفى الخليل ٧٢ مرشحا؛ منهم ٧٠ من الذكور و٢ من الإناث. وفي قطاع غزة بلغ عدد المرشحين في دائرة شمال غزة ٦٧ مرشحا؛ منهم ٦٤ من الذكور وثلاثة من الإناث، وفي غزة ٩٢ مرشحا؛ ٨٩ منهم من الذكور وثلاثة من الإناث، وفي دير البلح بلغ عدد المرشحين ٥٠ مرشحا؛ منهم ٤٨ من الذكور و٢ من الإناث، وفي خان يونس ٦٦ مرشحا؛ ٦١ منهم من الذكور و٥ من الإناث، وفي دائرة رفح ٢٧ مرشحا؛ كان منهم ٢٦ من الذكور وواحدة من الإناث.

وقد فاز في دائرة جنين ٦ من المرشحين الذكور، وفي طوباس فاز مرشح واحد، وفى طولكرم فاز ٤ من الذكور، ولم يكن للإناث نصيب، وفي دائرة قلقيلية فاز ٨ من المرشحين؛ منهم ٧ من الذكور، وواحدة من الإناث، وفي سلفيت فاز ١ من الذكور، وفى رام الله فاز ٧ مرشحين، وفى أريحا فاز ١ من الذكور، وفي القدس كان نصيب الإناث مقعدا واحدا، في حين كان نصيب الذكور ٦ مقاعد، وفى بيت لحم فاز ٤ من الذكور، وفى الخليل فاز ١٠ من الذكور ولم يكن للإناث نصيب.

أما في قطاع غزة فقد فاز فى دائرة شمال غزة ٧ من المرشحين الذكور، وفي خان يونس فاز ٨، وفي رفح فاز ٥، أما في دائرة غزة فقد كان نصيب الإناث مقعدين، وفي دير البلح كان نصيب الإناث مقعدا واحدا والذكور ٤ مقاعد، في حين كان نصيب الذكور في دائرة غزة ١٠ مقاعد. وقد كان معظم الفائزين بمقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني من كتلة فتح التي تمثل تيار السلطة الوطنية الفلسطينية، وهذا ما يوضحه الجدول الآتى:

جدول (١١)

الفائزون حسب الدائرة الانتخابية والانتماء السياسي١٩٩٦م

الدائرة الانتخابية	الانتماء السياسي Political affiliation						المجموع
	مستقل	فتح	كتلة الحرية والاستقلال	فداء	الائتلاف الوطني الديمقراطي	أحزاب أخرى	
الأراضي الفلسطينية	٣٥	٥٠	١	١	١	٠	٨٨
الضفة الغربية	٢٢	٢٧	١	١	٠	٠	٥١
جنين	٢	٤	٠	٠	٠	٠	٦
طوباس	١	٠	٠	٠	٠	٠	١
طولكرم	٢	٢	٠	٠	٠	٠	٤
نابلس	٣	٤	١	٠	٠	٠	٨
قلقيلية	١	١	٠	٠	٠	٠	٢
سلفيت	٠	١	٠	٠	٠	٠	١
رام الله والبيرة	٤	٢	٠	٠	٠	٠	٧
أريحا	٠	١	٠	١	٠	٠	١
القدس	٣	٤	٠	٠	٠	٠	٧
بيت لحم	٤	٠	٠	٠	٠	٠	٤
الخليل	٢	٨	٠	٠	٠	٠	١٠
قطاع غزة	١٣	٢٣	٠	٠	١	٠	٣٧
شمال غزة	٢	٥	٠	٠	٠	٠	٧
غزة	٦	٥	٠	٠	١	٠	١٢
دير البلح	٢	٣	٠	٠	٠	٠	٥
خان يونس	٢	٦	٠	٠	٠	٠	٨
رفح	١	٤	٠	٠	٠	٠	٥

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

من خلال الجدول السابق يتضح أن حركة فتح نالت النصيب الأكبر من عضوية المجلس التشريعي؛ إذ حصل مؤيدوها على ٥٠ مقعدا من مقاعد المجلس الثمانية والثمانين (٦٥,٨% من مجمل مقاعد المجلس)، وحصل المستقلون سواء كانوا إسلاميين أو علمانيين على ٣٥ مقعدا (٣٩,٥% من مجمل مقاعد المجلس)، في حين حصلت كتلة الحرية والاستقلال وكتلة فداء والائتلاف الوطني الديمقراطي على مقعد واحد لكل منهما. وقد توزع مؤيدو حركة فتح على النحو الآتي:

٤ مقاعد في دائرة جنين، ومقعدان في طولكرم، و٤ مقاعد في نابلس، ومقعد في قلقيلية، ومقعد في سلفيت، ومقعدان في رام الله والبيرة، ومقعد في أريحا، و٤ مقاعد في القدس، و٨ مقاعد في الخليل، في حين لم يكن لفتح نصيب في دائرة بيت لحم وطوباس.

وحصل المستقلون على مقعدين في جنين، ومقعد في طوباس، ومقعدين في طولكرم وثلاثة مقاعد في نابلس، ومقعد واحد في قلقيلية، و٤ مقاعد في رام الله، و٣ مقاعد في القدس، و٤ مقاعد في بيت لحم؛ ومقعدين في الخليل، في حين لم يكن للمستقلين نصيب في أريحا وسلفيت.

ولفهم حيثيات هذه النتائج وظروف سيطرة حركة فتح على معظم المقاعد، يجب أن نعرف أن حركة فتح خاضت الانتخابات في ظل غياب منافسة سياسية من قوى المعارضة بشقيها الوطني المتمثل في المنظمات المنضوية تحت لواء منظمة التحرير؛ كالجبهة الشعبية والديمقراطية المعارضة لاتفاق أوسلو؛ وكذلك المنظمات الإسلامية ممثلة في حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وهما منظمتان خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وتطرحان برنامجا سياسيا واستراتيجيا يختلف عن استراتيجية منظمة التحرير

الفلسطيني، كما أن هناك بعض القوى الفلسطينية التي تقف في صف النقد السياسي لبرنامج السلطة الوطنية؛ مثل تنظيمات: فداء، وحزب الشعب، والنضال الشعبي، لم تخض الانتخابات بقوائم موحدة، كما لم يشكل العلمانيون المستقلون أو الإسلاميون المستقلون قوائم انتخابية؛ لهذا لم يكن متوقعا أن يبرز تأثير قوي داخل المجلس التشريعي للأحزاب أو القوى والكتل السياسية التي لم تشارك في الانتخابات أو التي شاركت بدون أن تنجح في إيصال ممثلين لها إلى المجلس. كما يلاحظ فشل الأحزاب والتنظيمات التي شاركت في الانتخابات، سواء التي عملت طويلا في الساحة (كحزب الشعب، وجبهة النضال الشعبي، وجبهة التحرير الفلسطينية) أو التي تشكلت بعد اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣م في إنجاح ممثلين لها للمجلس، باستثناء مرشح واحد (فدا) الذى خاض الانتخابات على قائمة فتح، ورئيس حركة البناء الديمقراطي (د.حيدر عبد الشافي) الذي قاد قائمة انتخابية تحت اسم التحالف الوطني الديمقراطي التي لم ينجح أحد من أفرادها باستثنائه؛ إذ نجح لكونه شخصية وطنية، وليس لكونه يترأس الحركة والقائمة المذكورتين.

الخصائص الاجتماعية والمهنية والتعليمية لأعضاء المجلس:

تعد دراسة الخصائص الاجتماعية والمهنية والتعليمية لأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني ذات أهمية كبيرة؛ إذ من خلالها يتم الكشف عن الخصائص المهيمنة، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية، التي يتمتع بها أعضاء المجلس والشرائح الاجتماعية المختلفة التي تهيمن على المجلس؛ فمن خلال دراسة أعضاء المجلس يلاحظ طغيان نواب المدن؛ إذ وصل عددهم إلى ٥١ نائبا بنسبة ٥٨% من إجمالي أعضاء المجلس. والجدول الآتي يوضح توزيع أعضاء المجلس التشريعي حسب مكان السكن:

جدول (١٢)

توزيع أعضاء المجلس التشريعي حسب مكان السكن

مكان السكن	العدد	النسبة
مدينة	٥١	٥٨
بلدة	١٦	١٨,٢
قرية	١١	١٢,٥
مخيم	١٠	١١,٤

المصدر: جميل هلال: المجلس التشريعي الفلسطيني: البنية السياسية والاجتماعية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، ١٩٩٧، ص ١١٦.

فمن خلال الجدول السابق يتضح طغيان نواب المدن ٥٨%، والبلدات ١٨%، ونواب القرى ١١%، في حين بلغت نسبة نواب المخيمات ١١,٤%، ووصل عددهم إلى ١٠ نواب. ويعكس هذا الوضع الموقع السياسي والاقتصادي المهيمن للمدن في علاقتها مع الريف والمخيمات، وهو موقع لا يتناسب مع التوزيع الفعلي للسكان لهذه المخيمات، فلم تتجاوز نسبة نواب الريف ١٢,٥% من مجموع أعضاء المجلس، وبلغت نسبة من هم من المخيمات ١١% فقط.

٢- التركيب حسب المهنة:

تعد دراسة المهنة من المكونات الرئيسة والمهمة للكشف عن نوع العمل الذي يمارسه الفرد والمهنة التى ينتمي إليها عضو المجلس التشريعي. والجدول الآتى يوضح توزيع أعضاء المجلس حسب المهنة:

جدول رقم (١٣)

توزيع أعضاء المجلس حسب المهنة

التوزيع المهني	العدد	%
مهنيون	٤٠	٤٥,٥
رجال أعمال	٧	٧,٩
عاملون في مؤسسات خاصة	٥	٥,٧
عاملون في مؤسسات السلطة الوطنية	٢٤	٢٧,٣
عاملون في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية	١٢	١٣,٦

المصدر: جميل هلال: المجلس التشريعي الفلسطيني: البنية السياسية والاجتماعية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، ١٩٩٧، ص ١٢٠.

تبين من خلال الجدول السابق التركيبة المهنية لأعضاء المجلس التشريعي ووجود تمثيل متميز للفنيين والمتخصصين (٤٥,٥%)، يليهم الموظفون مع مؤسسات السلطة الوطنية ٢٧,٣%، ثم الموظفون، ثم الموظفون في مؤسسات منظمة التحرير ١٣,٦%. ويلاحظ من خلال الجدول غياب تمثيل الطبقة العاملة الفلسطينية منظمة التحرير ١٣,٦%، ثم فئة رجال الأعمال ٧,٩%، فالعاملين في مؤسسات خاصة ٥,٧%. ويلاحظ من خلال الجدول كذلك غياب تمثيل الطبقة العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية والقطاع، سواء من حيث التكوين المهني أو تجربة العمل النقابي.

٤. التركيب حسب المستوى التعليمي:

تعد دراسة المستوى التعليمي ذات أهمية كبيرة؛ فمن خلال المستوى التعليمي يتم الكشف عن مستوى أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين، من حيث المستوى التعليمي الذي يتمتعون به، وقدرتهم على التفكير، وإمكان مشاركتهم في رسم استراتيجيات وسياسات مبنية على فكر علمي سليم.

والجدول الآتى يوضح توزيع أعضاء المجلس التشريعي حسب المستوى التعليمي:

جدول (١٤)

توزيع أعضاء المجلس التشريعي حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة
توجيهي أو أقل	١١	١٢,٥
دبلوم	٤	٤,٥
بكالوريوس	٥٣	٦٠,٢
ماجستير فأكثر	٢٠	٢٢,٧

المصدر: جميل هلال: المجلس التشريعي الفلسطيني: البنية السياسية والاجتماعية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، ١٩٩٧، ص ١٢٢.

فمن الجدول السابق يتضح أن أعضاء المجلس التشريعي يتميزون بدرجة عالية من التعليم العالي تفوق بكثير النسب السائدة في المجتمع الفلسطيني، فقد سيطر على أعضاء المجلس من هم من حملة البكالوريوس؛ إذ بلغت نسبتهم ٦٠,٢%، والذين يحملون شهادة الماجستير أو الدكتوراه ٢٢,٧%؛ أي أن نسبة الحاصلين على تعليم جامعي تبلغ ٨٢,٩%، وبلغت نسبة الذين حصلوا على شهادة توجيهي فأقل ١٢,٥%، والذين حصلوا على شهادة الدبلوم (سنتين كلية) ٤,٥%.

٥. التركيب الاقتصادى (مستوى الدخل):

تعد دراسة التركيب الاقتصادي من الدراسات المهمة التي تكشف عن مستويات الدخل عند أعضاء المجلس التشريعي، والتي من خلالها يتم معرفة الشريحة الاجتماعية التي ينتمي إليها عضو المجلس التشريعي، سواء كانت

من ذوى الدخل المحدود أو ذوى الدخل العالي. والجدول الآتى يوضح توزيع أعضاء المجلس حسب مستوى الدخل:

جدول (١٥)

توزيع أعضاء المجلس حسب مستوى الدخل

مستوى الدخل (دينار أردني)	العدد	النسبة
٦٠٠ فأقل	٢٠	٢٢,٧
٦٠١-١٠٠٠	٢٢	٢٥,٠
١٠٠٠فأكثر	٤٦	٥٢,٣

المصدر: جميل هلال: المجلس التشريعي الفلسطيني: البنية السياسية والاجتماعية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، ١٩٩٧، ص ١٢٠.

فمن خلال الجدول السابق يتضح أن نواب المجلس توزعوا من حيث الدخل الشهري إلى ثلاث فئات؛ إذ بلغت نسبة من دخله ٦٠٠ دينار أردني فأقل ٢٢,٧%، في حين كانت نسبة من يحصلون على دخل (٦٠١-١٠٠٠ دينار) حوالي ٢٥%؛ إذ شكلت الفئتان الأولى والثانية حوالي نصف أعضاء المجلس، في حين بلغت نسبة من يحصلون على دخل ١٠٠٠ دينار فأكثر حوالي ٥٢,٣%، وتعد هذه الفئات دخول متوسطة بشرائحها المختلفة مع وجود شريحة من البرجوازية المحلية.

٦. التركيب حسب وضع اللجوء:

يمثل اللاجئون الفلسطينيون الوجه الحقيقي الممثل للقضية الفلسطينية، وتعد قضية اللاجئين القضية الأكبر من حيث الأهمية؛ فاللاجئون الفلسطينيون هم الأفراد الذين شردوا من قراهم ومدنهم في عام ١٩٤٨م على أيدي العصابات الصهيونية، وهم يمثلون نسبة ٤١,٤% من إجمالي سكان المناطق

الفلسطينية، في حين يمثل غير اللاجئين ٥٨%؛ إذ مثل اللاجئون ما نسبته ٦٥,١% من سكان قطاع غزة و٢٦,٥% من سكان الضفة الغربية حسب نتائج التعداد الذي أجري عام ١٩٩٧[٢٤]. ومن خلال دراسة أعضاء مجلس النواب اتضح أن نحو ثلث النواب ٣٥% هم من اللاجئين، في حين مثل غير اللاجئين حوالي ثلثي أعضاء المجلس ٦٥%، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول (١٦)

توزيع أعضاء المجلس حسب وضع اللجوء

اللجوء	العدد	%
لاجئ	٣١	٣٥,٣
غير لاجئ	٥٧	٦٤,٧
	٨٨	١٠٠

المصدر: جميل هلال: المجلس التشريعي الفلسطيني:البنية السياسية والاجتماعية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، ١٩٩٧، ص ١٢١.

فمن خلال الجدول السابق يتضح أن نسبة تمثيل اللاجئين لم تصل إلى نسبة اللاجئين في المجتمع الفلسطيني؛ إذ بلغت نسبة تمثيلهم في المجلس حوالي ٣٥%، في حين كانت نسبة تمثيلهم في المجتمع الفلسطيني حوالي ٤١,٤%.

٧. توزيع أعضاء المجلس التشريعي حسب العمر:

من خلال دراسة التركيب العمري لأعضاء المجلس التشريعي المنتخبين يتضح أن الجزء الأكبر من أعضاء المجلس ينتمون إلى الفئة العمرية (٤١-٥٠سنة)؛ إذ بلغت نسبتهم من أعضاء المجلس ٤٢,١%، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول (١٧)

توزيع المجلس التشريعي حسب العمر

الفئة العمرية	العدد	النسبة
٣٠-٤٠سنة	١٥	١٤,١
٤١-٥٠	٣٧	٤٢,١
٥١-٦٠	٢٧	٣٠,٦
٦٠فما فوق	٩	١٠,٢
المجموع	٨٨	%١٠٠

المصدر: جميل هلال: المجلس التشريعي الفلسطيني: البنية السياسية والاجتماعية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، ١٩٩٧، ص ١٢٣.

فمن خلال الجدول السابق يتضح أن الفئة الأكبر حجما هي الفئة العمرية ما بين (٤١-٥٠ عاما)؛ إذ شكلت ٤٢% من أعضاء المجلس، تليها الفئة العمرية ما بين (٥١-٦٠ عاما)؛ إذ شكلت هذه الفئة ٣١% من أعضاء المجلس، في حين شكلت فئة (٣٠-٤٠ عاما) حوالي ١٧% من أعضاء المجلس، وكانت الفئة الأقل حجماً فئة الذين تجاوزوا سن الـ ٦٠ عاما؛ إذ شكلت ١٠% من أعضاء المجلس.

معهد الدراسات العربية
INSTITUT DES ETUDES ARABES
مقر القاهرة للمنظمات العربية

النتائج والتوصيات:

النتائج:

من خلال الاستعراض التفصيلي السابق للعملية الانتخابية التي حصلت لاختيار أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني؛ إذ تم استعراض القانون الانتخابي لتوزيع الدوائر الانتخابية، ودراسة خصائص الناخبين، وكذلك خصائص المنتخبين من أعضاء المجلس التشريعي - توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج؛ منها:

١. أشار القانون إلى أن عدد مقاعد المجلس في كل دائرة يجب أن يتناسب مع عدد السكان فيها، بما يضمن على الأقل مقعدا واحدا لكل دائرة، لكن التوزيع الفعلي للمقاعد أظهر عدم الالتزام بهذا النظام بشكل دقيق.

٢. أقر القانون وجوب تخصيص مقاعد مضمونة للمسيحيين في بعض الدوائر، ومقعد للطائفة السامرية في نابلس طائفة اليهود، على الرغم من قلة تمثيلهم في المجتمع الفلسطيني.

٣. أن قانون الانتخابات منح مدينة غزة أكبر عدد ممكن من المقاعد؛ إذ بلغ عدد المقاعد لصالح دائرة مدينة غزة ١٢ مقعدا، في حين كانت أريحا أقل الدوائر؛ إذ حصلت على مقعد واحد.

٤. لوحظ أن دوائر محافظات الضفة كان فيها الانحراف سلبيا من جهة أعداد مقاعد المجلس التشريعي مقارنة مع أعداد السكان، في حين كان الانحراف إيجابيا بواقع +٢ في محافظات غزة.

٥. أن محافظة الخليل حازت على أكبر عدد من مراكز الاقتراع (٢٣٠ مركزا)، في حين كانت محافظة أريحا أقل المراكز (فيها ٢٢ مركزا)،

وفي محافظات غزة كانت دائرة محافظة غزة أعلى الدوائر التي حصلت على أكبر عدد من مراكز الاقتراع (١٨٣ مركزا).

٦. أن أعلى عدد من المرشحين في دوائر محافظات الضفة كان من نصيب دائرة الخليل (٧٢ مرشحا)، وأقلهم كان دائرة أريحا (٦ مرشحين)، وفي محافظات غزة كان أعلى عدد من المرشحين في مدينة غزة (٩٢ مرشحا)، وأقلهم عددا في محافظة غزة (٢٧ مرشحا).

٧. اقتراب نسبة تمثيل الذكور من نسبة تمثيل الإناث في جميع الدوائر في الضفة الغربية وقطاع غزة، فمن حيث توزيع الناخبين ١٨ سنة فأكثرهم الذين يحق لهم الانتخاب.

٨. أن أعلى نسبة لمن يحق لهم الانتخاب كانوا في مستوى تعليم ابتدائي؛ إذ بلغت نسبتهم ٢٩% من إجمالي عدد الذين يحق لهم الانتخاب، في حين كان من هم في مستوى تعليم عال (كلية متوسطة فأعلى) ٢١,٢% من إجمالي الذين يحق لهم الانتخاب.

٩. أن نسبة ٣٢,٦% من إجمالي الذين يحق لهم الانتخاب هم في سن ١٨-٢٥ سنة، وأن من هم في سن (٢٦-٣٣) سنة بلغت نسبتهم ٢٦,٣%.

١٠. أن من هم في سن (١٨-٢٥) سنة كان منهم ٤١,٧% في مستوى الدراسة الثانوية و٢٣,٧% في مستوى الدراسة الإعدادية، في حين من هم في سن (٢٦-٣٣) سنة كان ٣١,٥% في مستوى الدراسة الثانوية و٢٣,٨% في مستوى الدراسة الإعدادية.

١١. أن نسبة ٤٠% ممن هم في مستوى الدراسة الابتدائية من الناخبين كان دخلهم أقل من ٢٠٠ دينار أردني، في حين لم يصل من في مستوى دخل

٤٠٠ دينار فأكثر إلى أكثر من ١٥,١% من إجمالي من هم في مستوى الدراسة الابتدائية.

١٢. أن نسبة ٦% ممن هم في مستوى الدراسة في مرحلة البكالوريوس كانوا عند مستوى دخل ٢٠٠ دينار فأقل، وهذا يدل على تفشي ظاهرة البطالة في صفوف الخريجين من الجامعات، ووصلت نسبتهم إلى ٢٩,٣% عند مستوى دخل ٤٠٠ دينار فأكثر.

١٣. أن أعلى نسبة اقتراع في دوائر الضفة الغربية كانت في دائرة أريحا ٨٢,٧%؛ إذ بلغ عدد المقترعين حوالي ١٠ آلاف مقترع، في حين كانت أدنى نسبة اقتراع في دائرة القدس ٤٢,٥%. ويرجع ذلك إلى منع السلطات الإسرائيلية إجراء عملية الانتخابات في القدس، على أساس أن مدينة القدس مدينة غير تابعة للضفة الغربية.

١٤. أن إجمالي عدد المرشحين الفائزين في الضفة الغربية (٥١ مرشحا)، منهم ٤٩ من الذكور و ٢ من الإناث، وفي قطاع غزة (٣٧ فائزا)، منهم ٣٤ من الذكور و٣ من الإناث.

١٥. أن أعلى المرشحين الفائزين كانوا من مرشحي حركة فتح (٥٠ مرشحا)، منهم ٢٧ في الضفة الغربية، و٢٣ مرشحا فائزا في قطاع غزة.

١٦. أن ما نسبته ٥٨% من الفائزين، كانوا من المدن، وأن ١١,٤% هم من المخيمات، على الرغم من أن اللاجئين يمثلون ما نسبته ٤١% من المجتمع الفلسطيني.

١٧. أن ما نسبته ٤٥,٥% من الفائزين كانوا من المهنيين، في حين كان ٥,٧% من رجال الأعمال.

١٨. بلغت نسبة من هم في مستوى الدراسات العليا من الفائزين ٢٢,٧%، ومن هم في درجة البكالوريوس ٦٠,٢%، ومن هم في درجة توجيهي فأقل ١٢,٩%.

١٩. بلغت نسبة من يصل دخلهم إلى ١٠٠٠ دينار فأكثر حوالي ٥٢,٣% من إجمالي الفائزين بعضوية المجلس التشريعي، وأن من يصل مستوى الدخل لديهم ٦٠٠ دينار فأقل بلغت نسبتهم ٢٢,٧%.

٢٠. بلغت نسبة الفائزين بعضوية المجلس التشريعي من اللاجئين ٣٥,٣%، في حين كانت نسبة من هم من غير اللاجئين ٦٤,٧%.

٢١. أن الفئة العمرية ٣٤ فما فوق أقل تمثيلا في الانتخابات، لكون هذه الفئة أقل في المستوى التعليمي؛ إذ إن ٣٣% من الفئة العمرية (٣٤-٤٩) حاصلون على تعليم ابتدائي أو أقل.

معهد الحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE RECHERCHES ET D'ETUDES ARABES
مقره القاهرة للدراسات العربية

التوصيات:

١. على السلطة الوطنية الفلسطينية ولجنة الانتخابات المركزية إعادة النظر في توزيع المقاعد بما يتناسب مع أعداد السكان.

٢. على السلطة الوطنية الفلسطينية ولجنة الانتخابات المركزية إعادة النظر فيما يعرف بالمقاعد المفهومة، وعدم إعطائها لأية جهة كانت إلا بطريقة الانتخابات المباشرة.

٣. يجب إعادة النظر في توزيع المقاعد الخاصة بالمجلس التشريعي بما يتوافق مع توزيع السكان حسب نمط السكن الحضري أو الريفي.

٤. يجب إعادة النظر في توزيع المقاعد الخاصة بالمجلس التشريعي بما يتوافق مع تمثيل اللاجئين في المجتمع الفلسطيني، حتى تبقى قضية اللاجئين قضية حية من خلال نوابها الممثلين في المجلس.

٥. يجب العمل من خلال المؤسسات الدولية والأطراف التي أسهمت في صياغة اتفاقيات أوسلو، بالضغط على الجانب الإسرائيلي، للسماح للسلطة الوطنية الفلسطينية بممارسة الانتخابات التشريعية في القدس على أساس أنها عاصمة الدولة الفلسطينية.

٦. نشر ثقافة الانتخابات، خاصة في صفوف الإناث، من خلال الجامعات والكليات المتوسطة والمراكز الثقافية، وتعريفهم بحقوقهم الانتخابية وآليات عملية التصويت الصحيحة.

٧. نشر ثقافة الانتخابات في القرى والمجتمعات الفلسطينية، من خلال عقد اللقاءات والمحاضرات الثقافية، لتعريف الفلاحين والمزارعين وأبناء المخيمات بضرورة المشاركة في الانتخابات، وتشكيل قوائم موحدة من أبناء القرى والمخيمات لتمثيلهم بشكل أكبر في المجلس التشريعي.

الهوامش:

١ – خليل الثقافي، الانتخابات الفلسطينية الأولى– البيئة السياسية – السلوك الانتخابي، والنتائج، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، ١٩٩٧، ص٧.

2 - Muir, R. Modern Political Geography (2nd edition)1981, Macmillan: London, p. 204.

٣ – جاسم كرم، جغرافية الانتخابات، تطورها ومنهجيتها، دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية، يناير ١٩٨٨.

٤ – محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية منظور معاصر، مكتبة الأجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٧٦٣.

5 - M.A Busteed, Geography and Voting Behavior (Oxford University press 1975.

٦ – جاسم محمد كرم، انتخابات المجلس الوطني الكويتي لعام ١٩٩٠ دراسة في الجغرافيا السياسية، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية ١٦، الرسالة ١٠٥، ١٩٩٠–١٩٩٦، ص١٤.

٧ – كيت هيد، الانتخابات، المعهد الديمقراطي الوطني للشئون الدولية، فلسطين، ١٩٩٨، ص ١.

٨ – خليل الثقافي، مرجع سابق، ص٨.

٩ – المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المجلس التشريعي الفلسطيني، سلسلة الدراسات ١٩، غزة، ١٩٩٩، ص١٧.

١٠ – جماعة من الباحثين الفلسطينيين والنرويجيين، المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية، (مترجم) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٤، ص٢٣.

١١ – منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطني الفلسطيني، الدولة الفلسطينية، واقع وآفاق ممارسة الاستقلال والسيادة، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠، ص٧.

١٢ – خليل الثقافي، مرجع سابق، ص ١٠.

١٣ – المرجع السابق، ص ١١–١٢.

١٤ – المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المجلس التشريعي الفلسطيني، سلسلة الدراسات ١٣،غزة، ١٩٩٦–١٩٩٨.

١٥ – السابق، ص ٢٨.

١٦ – مؤسسة الحق، إرشادات ومعايير عامة حول الانتخابات، رام الله، ١٩٩٦، ص٨.

17- Gudgin,G.and Taylor,P.J. Votes and the Spatial Organization of Elections. 1979, Pion. London. P. 89.

18 - Taylor,P.J, Some implications of the spatial organization of elections, 1973, Transactions,Institute of British Geographers 60, pp. 36-121.

١٩ – السلطة الوطنية الفلسطينية، لجنة الانتخابات المركزية، قانون الانتخابات الفلسطينية لعام ١٩٩٥، ص ٨٦٧.

٢٠ - دائرة الإحصاء المركزية، المسح الديمغرافى للضفة الغربية وقطاع غزة، النتائج الأساسية، رام الله، ١٩٩٦.

21 - Taylor, P.J. and Johnston, R.J Geography of Elections. Penguin: London 1979, pp. 274-294.

22 - Cox, K.R. The voting decision in a spatial context, Progress in Geography, vol. I, London, pp. 82-113.

٢٣ - جميل هلال، المجلس التشريعي الفلسطيني: البيئة السياسية والاجتماعية في الانتخابات الفلسطينية الأولى، نابلس، فلسطين، ١٩٩٧، ص ١٣٧.

٢٤ - السلطة الوطنية الفلسطينية، دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، ١٩٩٧، ملخص التعداد، كانون الثاني ١٩٩٩، ص ٢٨.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DES RECHERCHES ET DES ETUDES ARABES
مقر اتحاد الجامعات العربية

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- جاسم كرم، جغرافية الانتخابات، تطورها ومنهجيتها، دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية، يناير ١٩٨٨.
- جاسم محمد كرم، انتخابات المجلس الوطني الكويتي لعام ١٩٩٠، دراسة في الجغرافيا السياسية، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية ١٦، الرسالة ١٠٥، ١٩٩٠-١٩٩٦.
- جماعة من الباحثين الفلسطينيين والنرويجيين، المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية (مترجم)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٤.
- جميل هلال، المجلس التشريعي الفلسطيني: البيئة السياسية والاجتماعية في الانتخابات الفلسطينية الأولى، نابلس، فلسطين، ١٩٩٧ .
- خليل التقافي، الانتخابات الفلسطينية الأولى، البيئة السياسية، السلوك الانتخابي والنتائج، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، ١٩٩٧.
- دائرة الإحصاء المركزية، المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة، النتائج الأساسية، رام الله، ١٩٩٦.
- السلطة الوطنية الفلسطينية، دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، ١٩٩٧، ملخص التعداد، كانون الثاني ١٩٩٩ .

- السلطة الوطنية الفلسطينية، لجنة الانتخابات المركزية، قانون الانتخابات الفلسطينية للعام ١٩٩٥.
- كيت هيد، الانتخابات، المعهد الديمقراطي الوطني للشئون الدولية، فلسطين، ١٩٩٨.
- مؤسسة الحق، إرشادات ومعايير عامة حول الانتخابات، رام الله، ١٩٩٦.
- محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية منظور معاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٩.
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المجلس التشريعي الفلسطيني، سلسلة الدراسات ١٩، غزة، ١٩٩٩.
- منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطني الفلسطيني، الدولة الفلسطينية، واقع وآفاق ممارسة الاستقلال والسيادة، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE RECHERCHES ET D'ETUDES ARABES
مقر اتحاد المجامع العربية

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Cox, K.R. The voting decision in a spatial context, Progress in Geography, vol. I, London, pp. 82-113.
- Gudgin,G.and Taylor,P.J. Votes and the Spatial Organization of Elections. 1979 Pion.London.p.89.
- M.A Busteed, Geography and Voting Behavior (Oxford University press 1975.
- Muir, R. Modern Political Geography (2nd edition),1981 Macmillan: London, p. 204.
- Taylor, P.J. and Johnston, R.J Geography of Elections. 1979, Penguin: London, pp. 274-294.
- Taylor,P.J, Some implications of the spatial organization of elections, 1973 Transactions,Institute of British Geographers 60, pp. 36-121

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE RECHERCHES ET D'ETUDES ARABES
مكتب الجامعات العربية